



الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/43/675
S/20215
4 October 1988
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

مجلس
الأمن



الجمعية
العامة

مجلس الأمن
السنة الثالثة والأربعون

الجمعية العامة
الدورة الثالثة والأربعون
البند ٣٦ من جدول الأعمال
سياسة الفصل العنصري التي تتبعها
حكومة جنوب افريقيا

رسالة مؤرخة في ٣ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٨
وموجهة إلى الأمين العام من رئيس اللجنة
الخاصة لمناهضة الفصل العنصري

إلحاقاً برسالتني المؤرخة في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ (A/43/610-S/20188) ،
أتشرف بأن أحيل طيه نص القرار الذي اتخذته المؤتمر البرلماني الدولي الثمانون ،
المعقود في صوفيا ، بلغاريا ، في الفترة من ١٩ إلى ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ .

وهذا القرار ، الذي يتناول مساهمة البرلمانات في تنفيذ قرارات الأمم
المتحدة بشأن منح الاستقلال للأقاليم المستعمرة ، وفي القضاء على الاستعمار والعنصرية
والفصل العنصري ، يؤيد أيضا الدعوة التي وجهها مؤخرا مؤتمر وزراء خارجية بلدان
عدم الانحياز لعقد دورة استثنائية للجمعية العامة مكرسة لمسألة الفصل العنصري
واتجاهاته الهدامة في جنوب افريقيا . وطالب القرار البرلمانات كذلك بأن تمنح
تأييدها القوي لعقد الدورة الاستثنائية .

وسأكون مهتما لو تكرمتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفها وثيقة من
وثائق الجمعية العامة في إطار البند ٣٦ من جدول الأعمال ، ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) اللواء ج. ن. غاربا
رئيس اللجنة الخاصة
لمناهضة الفصل العنصري

مرفق

قرار اتخذته المؤتمر البرلماني الدولي الثمانون

مساهمة البرلمانات في تنفيذ قرارات الأمم المتحدة بشأن
منح الاستقلال للأقاليم المستعمرة ، وفي القضاء على
الاستعمار والعنصرية والفصل العنصري

إن المؤتمر البرلماني الدولي الثمانين ،

إن يلاحظ قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠ ، والذي يتضمن إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ،

وإن يشير إلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٦٢١ (د - ٢٥) المؤرخ في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٠ ، والذي يتضمن برنامج العمل من أجل التنفيذ التام للإعلان ، والقرار ١١٨/٣٥ المؤرخ في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ ، الذي يتضمن مرفقه خطة العمل من أجل التنفيذ التام للإعلان ،

وإن يحيط علماً بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٥٦/٤٠ المؤرخ في ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ بشأن الذكرى السنوية الخامسة والعشرين للإعلان المذكور أعلاه ،

وإن يؤكد جميع القرارات السابقة التي اتخذها الاتحاد البرلماني الدولي بشأن تنفيذ الإعلان والقضاء على الفصل العنصري وجميع أشكال العنصرية ،

وإن يلاحظ ببالغ القلق وجود بلدان استعمارية تعرقل الجهود المبذولة من أجل القضاء على الاستعمار والفصل العنصري والتمييز العنصري في الأقاليم الواقعة تحت سيطرتها ، منتهكة بذلك مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة ،

وإن يدرك أن جميع أشكال الاستعمار والعنصرية يجب أن تستأصل من أفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وآسيا وجنوب المحيط الهادئ ،

وإذ يسلم بالدور الرئيسي الذي تقوم به الأمم المتحدة في تنفيذ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٥١٤ (د - ١٥) ، ولاسيما فيما يتعلق بمنح الاستقلال لعدد كبير من الاقاليم المستعمرة والمشمولة بالوصاية وغير المتمتعة بالحكم الذاتي ،

وإذ يدرك الحاجة الملحة الى اتخاذ تدابير فعالة لضمان القضاء فورا على آخر بقايا الاستعمار والتمييز العنصري ،

وإذ يشير إلى أن شعبي ناميبيا وجنوب افريقيا ، على الرغم من القرارات العديدة التي اصدرتها الجمعية العامة ومجلس الأمن التابعان للأمم المتحدة ، لا يزالان يخضعان لأشنع صور السياسة الاستعمارية والعنصرية والقائمة على الفصل العنصري ،

وإذ يأخذ في اعتباره قرار الأمم المتحدة بإنهاء انتداب جنوب افريقيا على ناميبيا ، التي يشكل خليج والغيس وجزر بنغوين جزءا لا يتجزأ منها ، وقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) الذي يرمي الاسس لحل عادل وسلمي ودائم للنزاع الناميبى ،

وإذ يعيد تأكيد تأييده للكفاح الذي يخوضه شعب جنوب افريقيا بقيادة حركات تحريره الوطني لممارسة حقه في تقرير المصير وفي إقامة جنوب افريقيا حرة وديمقراطية وموحدة وغير عنصرية ،

وإذ يدين بقوة جنوب افريقيا العنصرية واستمرار احتلالها الاستعماري غير الشرعي لناميبيا بما يتنافى مع مقررات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ،

وإذ يؤكد حق شعب ناميبيا غير القابل للتصرف في الحرية وتقرير المصير والاستقلال الوطني في ناميبيا الموحدة ،

وإذ يرحب بالنهج البناء الذي تتبعه المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية القريبة (سوابو) إزاء المبادرات الدبلوماسية والجهود التي تبذلها الأمم المتحدة بحثا عن حل عادل وسلمي لمشكلة ناميبيا عن طريق التفاوض ،

وإذ يشير إلى أن محاولات جنوب افريقيا المستمرة من أجل "ربط" مشكلة منح الاستقلال لناميبيا بقضايا دخيلة ولا صلة لها بالموضوع قد أدينت في جميع أنحاء العالم ورفضتها الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن ،

وإذ يؤكد من جديد أن موارد ناميبيا تخص شعب ناميبيا وحده وأن استغلال الدوائر الاقتصادية الأجنبية لهذه الموارد تحت حماية نظام حكم جنوب افريقيا الاستعماري هو أمر غير مشروع ويشجع نظام حكم الاحتلال على انتهاج سياسة أكثر تعنتا وعجرفة ،

وإذ يعرب عن أسفه إزاء استخدام جنوب افريقيا لاقليم ناميبيا كنقطة انطلاق لشن أعمال عدوانية جديدة ضد دول افريقية مستقلة ،

وإذ يعرب عن بالغ القلق إزاء الانتهاكات المستمرة للحظر الالزامي المفروض على توريد الأسلحة ، الذي نص عليه قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ٤١٨ (١٩٧٧) ، وأيضا إزاء تعاون بعض الدول الغربية واسرائيل مع نظام جنوب افريقيا العنصري في المجال النووي ،

وإذ يرحب بالمقررات التي إتخذها بشأن الجنوب الافريقي المؤتمر الثالث والعشرون لرؤساء دول أو حكومات منظمة الوحدة الافريقية ، المعقود في أديس أبابا في تموز/يوليه ١٩٨٧ ،

وإذ يلاحظ مع الارتياح بدء عملية التفاوض الرامية إلى التوصل إلى تسوية سياسية في جنوب غربي افريقيا ،

وإذ يهوله مدى الخسارة في الأرواح والأبدان ، ومدى ما لحق بالهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية من دمار يصل إلى بلايين الدولارات ، والذي زاده سوءا استخدام بريتوريا لقطاع الطرق المسلحين ، ولاسيما في أنغولا وموزامبيق ،

وإذ يساوره بالغ القلق إزاء استمرار رفض بلدان غربية معينة تنفيذ قرارات الأمم المتحدة بشأن فرض جزاءات إلزامية شاملة على جنوب افريقيا والذي يظل الوسيلة السلمية الفعالة الوحيدة المتاحة للمجتمع الدولي من أجل القضاء على الفصل العنصري والإسراع بنيل ناميبيا استقلالها ،

وإذ يؤكد الضرورة الملحة لتوجيه نظر المجتمع الدولي إلى القمع والعنصرية غير المحتملين اللذين يسودان جنوب افريقيا وناميبيا ،

واقترعا منه بأنه لا يمكن أن تحدث أي تطورات إيجابية في جنوب افريقيا ما لم يتم الإفراج عن جميع السجناء والمحتجزين السياسيين ، وما لم تمكّن حركات التحرير من الاشتراك في جميع المفاوضات ،

وإن يعيد تأكيد تصميمه القوي على القمع التام وغير المشروط للعنصرية بجميع أشكالها ، والتمييز العنصري ، والفصل العنصري ولاي شكل من أشكال التمييز القائم على اللون ، أو الدين ، أو الأصل الإثني ،

وإن تشجعه الاجتماعات الرباعية لحكومات أنغولا وجنوب افريقيا وكوبا والولايات المتحدة الأمريكية والرامية الى تحقيق حل سلمي للنزاع في جنوب غربي افريقيا وتحقيق الاستقلال لناميبيا في غضون عام واحد ، وفقا لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ٤٣٥ (١٩٧٨) ،

وإن يساوره بالغ القلق إزاء الحالة المتوترة التي استمرت لأمد طويل في الجنوب الافريقي ، والتي يديمها استمرار نظام الحكم في جنوب افريقيا في احتلال ناميبيا ورفضه حتى الآن الاعتراف بالحقوق غير القابلة للتصرف لشعب ناميبيا في الاستقلال وفي إنهاء سياسته العنصرية القائمة على الفصل العنصري ،

وإن يشير إلى النداء الذي وجهه مؤخرا وزراء خارجية بلدان عدم الانحياز المعقود في نيقوسيا ، قبرص ، بعقد دورة استثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٨٩ ، تركز لمسألة الفصل العنصري واتجاهاته الهدامة في جنوب افريقيا ،

وإن يحيط علما بحق شعب الصحراء الغربية في تقرير المصير والاستقلال ، وبخطة السلام التي طرحها الأمين العام للأمم المتحدة لإيجاد تسوية سياسية لمسألة الصحراء الغربية ، والتي تأخذ في الاعتبار الاماني العادلة للشعب ،

وإن يشير إلى قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ٤٠/٣٨ ، و ٤٠/٣٩ ، و ٥٠/٤٠ ، و ١٦/٤١ و ٧٨/٤٢ بشأن مسألة الصحراء الغربية ، والتي تتناول خطة السلام الواردة في القرار AHG/104 الذي اتخذ بتوافق الآراء في المؤتمر التاسع عشر لرؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية ،

وإذ يؤيد المساعي التي يبذلها الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس منظمة الوحدة الأفريقية لتعزيز تنفيذ القرارات المتعلقة بحق الشعب الصحراوي في تقرير المصير والاستقلال عن طريق عقد استفتاء ديمقراطي بدون أي قيود عسكرية أو إدارية تحت رعاية الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية ،

وإذ يلاحظ بارتياح قرار مجلس الأمن ٦٢١ (١٩٨٨) بشأن الصحراء الغربية الذي اعتمدته أعضاء المجلس بالإجماع تأييدا للجهود التي يبذلها الأمين العام بالاشتراك مع رئيس منظمة الوحدة الأفريقية بغية إجراء استفتاء لتقرير المصير تحت إشراف الأمم المتحدة بالتعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية ،

١ - يعيد مرة أخرى تأكيد أن إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ينبغي أن ينفذ بالكامل ودون استثناء ؛

٢ - يعلن أن استمرار وجود الاستعمار بجميع أشكاله ومظاهره ، بما في ذلك العنصرية والفصل العنصري والأنشطة التي تظلع بها الدوائر الاقتصادية الأجنبية وغيرها من الدوائر ، وكلها تخالف ميثاق الأمم المتحدة وإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، وكذلك انتهاك حق تقرير المصير وحقوق الإنسان الأساسية لشعوب الأقاليم الخاضعة للاستعمار ، والسياسات والممارسات المستمرة لقهر حركات التحرير الوطنية الشرعية ، لا تتفق مع ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، وإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، وتشكل تهديدا رئيسيا للسلم والأمن الدوليين ؛

٣ - يعترف بحق الشعوب الواقعة تحت سيطرة الاستعمار والاستعمار الجديد والعنصرية ، في أن تستخدم كل الوسائل الممكنة لنيل الحرية ، بما في ذلك الكفاح المسلح ؛

٤ - يندد بالمحاولات التي تقوم بها القوى الاستعمارية لإدامة وجودها العسكري عن طريق الاحتفاظ بما يسمى بقواعد ذات سيادة وتمزيق أقاليمها المستعمرة واستخدام هذه الأقاليم لأغراض تتنافى مع مصالح الشعوب الأصلية وسيادة السلم والأمن الدوليين على حد سواء ؛

٥ - يؤكد من جديد أن استمرار الاستعمار بجميع أشكاله ، بما في ذلك الاحتلال الأجنبي وإقامة المستوطنات ، يتنافى مع ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ؛

٦ - يرحب بالجهود الجديرة بالثناء التي يبذلها الأمين العام للأمم المتحدة ، الذي يقدم مساعيه الحميدة للحد من التوتر وإنهاء النزاعات ، ولاسيما عن طريق ضمان احترام مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقراراتها ؛

٧ - يدين بشدة سياسة الفصل العنصري التي تحرم غالبية سكان جنوب افريقيا من حقوق المواطنة والحريات الاساسية وحقوق الانسان ؛

٨ - يطالب سلطات جنوب افريقيا بما يلي :

(١) الإفراج على الفور ودون أي شروط عن نيلسون مانديلا وجميع السجناء السياسيين الآخرين ؛

(ب) وقف الاضطهاد غير القانوني لسجناء شاربفيل الستة ؛

(ج) رفع حالة الطوارئ على الفور ؛

(د) رفع الحظر المفروض على النشاط السياسي للمنظمات الجماهيرية الديمقراطية ، بما فيها الجبهة الديمقراطية المتحدة ومؤتمر نقابات عمال جنوب افريقيا ؛

(هـ) إلغاء التشريعات التمييزية والقيود والرقابة المفروضة على وسائل الإعلام الجماهيري ؛

(و) البدء ، دون شروط مسبقة ، في حوار سياسي مع الزعماء الحقيقيين للأغلبية بهدف القضاء الفوري على الفصل العنصري وإقامة حكومة تمثل الشعب ؛

(ز) إزالة نظام البانتوستانات ؛

(ح) إيقاف الأعمال الرامية الى زعزعة الاستقرار السياسي والاقتصادي لدول خط المواجهة والدول الاخرى ؛

٩ - يدين بشدة نظام الحكم العنصري في بريتوريا لاحتلاله غير الشرعي لناميبيا ، ويأمل في أن ينفذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) وفقا للالتزامات التي قمتها جنوب افريقيا في المحادثات الرباعية الاخيرة عقب المفاوضات المباشرة مع منظمة سوابو ؛

١٠ - يدين بقوة أعمال العدوان وزعزعة الاستقرار والإرهاب الصادر عن الدولة التي يرتكبها نظام الحكم في جنوب افريقيا ضد دول خط المواجهة ، والتي تخلق مناخا من الارهاب وعدم الاستقرار وانعدام الأمن في جميع أنحاء الجنوب الافريقي ؛

١١ - يؤيد دعوة مؤتمر وزراء خارجية بلدان عدم الانحياز المعقود في نيقوسيا بقبرص ، لعقد دورة استثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٨٩ ، تكرر للفصل العنصري وميوله التدميرية في جنوب افريقيا ؛

١٢ - يطلب إلى البرلمانات أن تقدم تأييدها القوي لعقد دورة استثنائية للأمم المتحدة تكرر لمسألة الفصل العنصري وميوله التدميرية في جنوب افريقيا ؛

١٣ - يدين بقوة نظام جنوب افريقيا لاستمرار احتلاله غير الشرعي لناميبيا بما يتعارض مع قرارات الأمم المتحدة بشأن ناميبيا ؛

١٤ - يؤكد أن خطة الأمم المتحدة لمنح الاستقلال لناميبيا ، على النحو الوارد في قرار مجلس الأمن ٢٨٥ (١٩٧٦) و ٤٣٥ (١٩٧٨) ، هي الأساس الوحيد المقبول دوليا من أجل تحقيق تسوية سلمية لمشكلة ناميبيا ، ويطالب بتنفيذه فورا وبدون أية شروط مسبقة أو تعديل ؛

١٥ - يعلن رسميا مرة أخرى أن منح الاستقلال لناميبيا ينبغي أن يكون مقترنا بالحفاظ على ملامتها الاقليمية التي يشكل خليج والفيس والجزر الواقعة قبالة الساحل جزءا لا يتجزأ منها ؛

١٦ - يؤكد من جديد مشروعية الكفاح الذي يخوضه شعب ناميبيا من أجل تحقيق المصير وحقه في استخدام جميع الوسائل المتاحة ، بما في ذلك الكفاح المسلح ؛

١٧ - يلاحظ مع الارتياح التدابير التي اتخذتها بعض البلدان والمنظمات الدولية ، والبرلمانيون والمؤسسات والمنظمات غير الحكومية لممارسة الضغط على نظام جنوب افريقيا العنصري ، ويطلب إليه مضاعفة الجهود لحمل النظام العنصري على الامتثال لقرارات ومقررات الأمم المتحدة بشأن ناميبيا وجنوب افريقيا ؛

١٨ - ويطلب على وجه الاستعجال من مجلس الأمن أن يناقش دون إبطاء مسألة فرض جزاءات شاملة وإلزامية على جنوب افريقيا ؛

١٩ - يطلب الى جميع البرلمانيين أن يحثوا حكوماتهم على أن تتخذ كل منها التدابير اللازمة لضمان قيام جميع المؤسسات والأشخاص الخاضعين لولايتها باحترام وتنفيذ أحكام المرسوم رقم ١ بشأن حماية الموارد الطبيعية لناميبيا ، على أكمل وجه ؛

٢٠ - يعتقد أن ناميبيا المستقلة ليست ملزمة بموجب الممارسة المعمول بها حديثا بالوفاء بالدين الخارجي الضخم لجنوب افريقيا عند الاستقلال ولا بموجب الاتفاقيات ذات الصلة بشأن حقوق وواجبات الخلافة عند الاستقلال ؛

٢١ - يطلب من الدائنين اعتبار نظام الحكم في جنوب افريقيا مسؤولا عن التعاقد وملزما بتسوية الديون الخارجية التي دخل فيها لأغراض تتعلق باحتلاله غير الشرعي لناميبيا ووجوده فيها ؛

٢٢ - يناشد المجتمع الدولي أن يقدم المساعدة الى منظمة سوابو ليتسنى لها العودة الى ناميبيا بعد كفاح امتد ٢٢ عاما ، ولكي تشارك في الانتخابات العامة التي ستنظمها الأمم المتحدة والتي يتعين أن تكون حرة ونزيهة ؛

٢٣ - يناشد أيضا المجتمع الدولي أن يقدم مساعدات مادية ومالية الى ناميبيا المستقلة بغية إعادة بناء اقتصادها ؛

٢٤ - يناشد كذلك جميع البرلمانيين أن يحثوا حكوماتهم بشدة على تأييد الدعوة لفرض جزاءات إلزامية على جنوب افريقيا وإنهاء الاستثمارات في هذا البلد والمساعدات المقدمة إليه ؛

٢٥ - يؤكد بجزر الاتفاق الأخير المبرم في ٨ آب/أغسطس ١٩٨٨ الذي يضم أنغولا وجنوب أفريقيا وكوبا ، والذي شرع فيه بوساطة الولايات المتحدة الأمريكية والرامي الى تحقيق تسوية سلمية للكفاح من أجل استقلال ناميبيا وضد احتلال قوات جنوب أفريقيا للجزء الجنوبي من أنغولا ؛

٢٦ - يطلب إلى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية وحكومة بريتوريا إيقاف المعونة المالية والعسكرية والسياسية التي تقدمانها إلى الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا ليتسنى لجمهورية أنغولا الشعبية أن تعيش في سلم وأن تكشف تنفيذ سياستها القائمة على الاعتدال وتحقيق الانسجام الوطني ؛

٢٧ - يعيد تأكيد حق شعب بورتوريكو في تقرير المصير والاستقلال والسيادة بما يتفق وقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) وقابلية هذا القرار للتطبيق التام على حالة بورتوريكو ؛

٢٨ - يؤكد من جديد أن مسألة الصحراء الغربية هي مسألة إنهاء للاستعمار ما زال يتعين حلها على أساس ممارسة شعب الصحراء الغربية لحقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال ؛

٢٩ - يطلب التنفيذ الفوري للقرار AHG/104 الذي اعتمده المؤتمر التاسع عشر لرؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الإفريقية وقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ٥٠/٤٠ و ١٦/٤١ و ٧٨/٤٢ ليتسنى لشعب الصحراء الغربية ممارسة حقه في تقرير المصير والاستقلال ؛

٣٠ - يجدد طلبه لكلا طرفي النزاع ، المملكة المغربية وجبهة البوليساريو الشروع في أقرب وقت ممكن في مفاوضات مباشرة للاتفاق على شروط لوقف إطلاق النار من شأنها أن تهيئ الظروف المحددة في خطة السلم التي وضعتها منظمة الوحدة الإفريقية بالاشتراك مع الأمم المتحدة لإجراء استفتاء لتقرير المصير في الصحراء الغربية تحت إشراف منظمة الوحدة الإفريقية والأمم المتحدة دون قيود عسكرية أو إدارية ؛

٣١ - يرحب بقبول طرفي النزاع ، المملكة المغربية والجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب ، من حيث المبدأ للمقترحات المقدمة من رئيس

منظمة الوحدة الافريقية والامين العام للأمم المتحدة ، ويبري أن قرار مجلس الامن ٦٣١ المعتمد في ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ ، يشكل تدعيما للعملية الرامية الى التنفيذ الكامل لخطة السلم المشتركة لمنظمة الوحدة الافريقية والأمم المتحدة ؛

٣٢ - يرحب بتحسّن العلاقات في منطقة المغرب العربي التي من المرجح أن تعزز تنفيذ خطة السلم التي قدمها الامين العام للأمم المتحدة في أقرب وقت ممكن والتي قبلتها جميع الاطراف المعنية ؛

٣٣ - يطلب إلى جميع البرلمانات تأييد الجهود التي يبذلها الامين العام للأمم المتحدة لتنفيذ قرار مجلس الامن ٦٣١ في أقرب وقت ممكن ؛

٣٤ - يدين رفض المملكة المتحدة الامتثال لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٤٠/٤١ الذي يعيد تأكيد الحقوق المشروعة لجمهورية الأرجنتين في جزر فوكلاند (مالفيناس) وجزيرتي جورجيا الجنوبية وساندويتش الجنوبية ومياها الإقليمية ؛

٣٥ - يؤكد من جديد بقوة حق جمهورية الأرجنتين في استعادة جزر فوكلاند (مالفيناس) وجزيرتي جورجيا الجنوبية وساندويتش الجنوبية ، ويرفض المحاولات التي تقوم بها المملكة المتحدة لتطبيق مبدأ حق تقرير المصير في حالة جزر فوكلاند (مالفيناس) ويشير إلى أن السكان الحاليين لهذه الجزر ليسوا شعبا خاضعا للاستعمار على النحو المحدد في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٥١٤ (د - ١٥) .

- - - - -